الفصل الرابع

الكفاءة السياسية والأمنية للدولة

العناصر:

١- الأمن وقوة الدولة.

٢- الاستقرار السياسى.

٣- الجيش والقوة الداعمة لتوجهات الدولة.

٤- مسئولية العمل الدبلوماسي.

٥- الدبلوماسية ودورها فى قوة الدولة.

٦- العمل الدبلوماسي والقرن الجديد.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع

الكفاءة السياسية والأمنية للدولة

١- الأمن وقوة الدولة:

من نافل القول فى هذا المجال أن نؤكد أنه ليست هناك قوة بدون أمن بمفهومه الشامل، والذى يعنى تحقيق وتوفير المتطلبات الأمنية للدولة والحفاظ علي مصالحها وحماية شعبها من أية أخطار - داخلية كانت أو خارجية - إضافة إلي تحقيق عامل الاستقرار بجميع مستوياته كالاستقرار السياسى والفكرى والاجتماعى والاقتصادى، وحماية معتقدات الدولة، وكذلك حدودها ومواردها الطبيعية.

ويعتبر اصطلاح الأمن من أكثر الاصطلاحات عمومية وشمولية نظراً لاستخداماته المتعددة فى العديد من المجالات والمواقف، ابتداء من الإجراءات البسيطة المتعلقة بتأمين المواطنين داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التى تمس سلامتهم وحياتهم وحرياتهم وأموالهم، وانتهاء بالإجراءات الخاصة بتأمين الدولة نفسها ضد أية أخطار داخلية أو خارجية، وحماية مكتسباتها ومصالحها وتأمين كل ما يدخل تحت مسئوليات الدولة ويحفظ أمنها القومى، وذلك عن طريق إجراءات وخطوات تسعي الدولة لاتخاذها لتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لها

لأداء عملها وتزويدها بالعنصر البشرى والتقنيات الحديثة، وكل ما يعينها علي أداء ذلك الدور، سواء علي صعيد الأمن الداخلى الذى تضطلع به عادة وزارات الداخلية، أو علي صعيد الأمن الخارجى والمعنى به الجيش وكل ما يدخل فى إطار الدفاع من أجهزة مختلفة.

وللأمن خصائص معينة يرتكز عليها، وعناصر محددة لابد من توافرها حتي يستطيع القائمون عليه تفعيل دوره وبالوفاء بمقتضياته الرئيسة كاملة، وأول هذه العناصر هو وجود مجتمع قائم ومتحد وشعب متجانس بحيث يشكل البيئة الاجتماعية للدولة أو الشعب، أما العنصر الثانى فهو وجود الإطار السياسى لذلك المجتمع والذى يتمثل فى الدولة أو النظام الحاكم الذى يسير مقاليد الأمور فى الدولة، ويتولي إدارة شئونها على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويتحمل الأعباء والمسئوليات التى تتطلبها حماية الدولة وبقاء كيانها ووحدة شعبها وتجانسه من الناحية الاجتماعية الفكرية، أو تحقيق التطلعات المشتركة التى تضمن حدا أدني من العمل الاجتماعى المشترك الذى يحفظ أمن الوطن الداخلى والخارجى، أو يقلل من مواطن الفرقة والاختلاف بين أفراد الشعب.

فالدولة هى الإطار السياسى والنظامى لمفهوم الأمن والسيادة، وهى الشرعية التى تتحمل تبعات الأمن كافة، وهى المسئولة مسئولية مباشرة عن هذا الدور بمعناه الحقيقى والكلى بحيث لا يقتصر نشاطها فى هذا المجال علي ناحية دون سواها، بل يتسع ليشمل الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية .... إلخ.

ولكى يتحقق الأمن بهذا المعني، فيجب أن يكون لـدي المواطـن اقتناع حقيقى بالأمن القومى، ووعى كامل بدوافعه الحقيقية والمخـاطر التى تواجه الدولة التى يعيش فى كنفها حتي يكون المواطن نفسه ركـيزة لأجهزة الأمن فى الدولة، لأن أى انقسام أو عدم توافق بين المواطنيـن وأجهزة الأمن، أو عدم وجود قناعة عند المواطنين بالمهام الأمنية ودور أجهزة الأمن يؤدى إلي إحباط خطط الدولة وإفشال برنامجها الأمنى. كما أن علي الدولة تحديد أولوياتها الأمنية وشرح أبعاد التهديدات والتحديات التى تواجهها حتي تكون الصورة واضحة وماثلة للعيان أمام جميع فئات الشعب، لأن العمل الـذى يكتنفه الغموض يؤدى إلي الريبة والشك فـى نوايا الدولة وأجهزة أمنها .. وعلي الدولة أيضا تحديد ثوابتها الأساسـية وشكل وطبيعة التهديدات الداخلية والخارجية علي حد سواء.

وهناك نطاقات ثـلاث تحيط بالدولة، ولا يمكن تحقيـق الأمـن الكامل بدونها، وتهدف فى مجملها إلي صيانة كيان الدولة والمحافظـة عليه وهى:

النطاق الأول هو النطاق المحلى والذى يعنى قدرة الدولـة شـعبا وحكومة علي حماية وتطوير وتنمية قدراتها وإمكانياتـها السياسـية والاجتماعية على جميع المستويات الخارجية والداخلية، وذلك من خلال استخدام كل الأساليب المباشرة وغير المباشرة بهدف التغلب علي نواحى الضعف وتطوير نواحى القوة فى إطـار مفهوم أمنى وطنى شامل يدخل فى اعتباره جميع المتغيرات المحيطة بالدولة داخليا وخارجياً[1].

(١) د. إسماعيل صبري مقلد – العلاقات السياسية الدولية – مصدر سابق – ص ١٤٩ – ١٥٢.

أما مفهوم الأمن بمعناه الضيق الذى يتبادر إلي الذهن وهو حماية أرواح المواطنين والمقيمين علي أرض الدولة وأموالهم وأعراضهم فلا يقل أهمية عن مفهوم الأمن الوطنى بمعناه الشامل، ولو تسني لأية دولة أن تحتل مواقع القوة جميعها، ولكنها فى الوقت ذاته عاجزة عن حماية مواطنيها والمقيمين علي أرضها، فإن قوتها ستكون بلا شك قوة ناقصة وتحمل فى طياتها ضعفا مستقبليا، فأمريكا مثلاً، وهى الدولة الأقوي فى عالمنا اليوم، تعانى من انتشار جرائم القتل والاختطاف والاغتصاب والسلب المسلح ... إلخ، مما يولد خللاً فى موازين قياس قوتها، وتناقضا - يصعب استيعابه - بين قوة جامحة فى مجالات متعددة وضعف نسبى فى الأمن الداخلى للدولة.

والنطاق الثانى فهو نطاق الأمن الإقليمى، والمقصود به كل ما له تأثير علي مجريات الأمور فى الدولة إيجاباً أو سلباً جراء ما يحدث فى إقليم الدولة الذى يحيط بها، وأية دولة حتي وإن كانت قادرة علي حماية أمنها الداخلى فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك فى المجالين الإقليمى والعالمى دون التعاون مع دول الجوار الجغرافى، أو الاستعانة بقوة أخري لدعمها فى ذلك المجال . ومن الطبيعى أن تتأثر الدولة بما يحدث فى نطاقها الإقليمى من توترات وقلاقل واضطرابات .. وقد تتطور الأمور إلي إحداث زعزعة فى أمنها نتيجة لما تفرزه تطورات الأحداث الأقليمية، ولنا أن نتصور حالة الاستنفار التى تقوم بها دولة من الدول تحسبا لما يمكن أن تسفر عنه نتائج انقلاب عسكرى أو حرب أهلية أو صراع تكون جارة من جاراتها طرفاً فيه[1].

(١) د. محمد عزيز شكري – الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية – سلسلة عالم المعرفة – العدد السابع – يوليو ١٩٧٨ – الكويت – ص ١١ – ١٣.

أما النطاق الثالث فهو الذى يتصل بالأمن الجماعى الدولى ويهدف فى المقام الأول إلي تثبيت حالة الاستقرار العالمى التى ينبغى أن يسعي إليها المجتمع الدولى بكافة الوسائل عبر منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المساعدة، بما فى ذلك مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية وغيرها من المنظمات واللجان المتخصصة.

وقد جاء فى ميثاق الأمم المتحدة أن نطاق وهدف تحقيق الأمن الدولى لا يتأتى إلا بحظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية عدا حالات الدفاع عن النفس، وكذلك بالقيام برد الفعل الجماعى الذى تقوم به الأمم المتحدة فى مثل هذه الحالات، وذلك باتخاذ التدابير الجماعية لمواجهة الأمور التى يرى مجلس الأمن أنها تمثل خرقا وتهديدا للسلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلي وسائل أخري تتخذها الأمم المتحدة بجانب تلك التدابير العقابية التي تلجأ إليها لحفظ الأمن الدولى، ومن أهم هذه الوسائل إقرار التدخل العسكرى الدولى والمقاطعة الاقتصادية.

٢- الاستقرار السياسى:

يحظي هذا العامل بقدر كبير من الاهتمام من مختلف المعنيين والمتخصصين فى دراسة وسائل قوة الدولة ويضعون نصب أعينهم عدة أمور تجيء فى مقدمتها:

أولاً: قدرة الدولة على صناعة القرار الرشيد البعيد عن الارتجال وردود الأفعال، إذ أنه لم يعد بإمكان المؤسسات الحاكمة فى عالم اليوم أن تعتمد علي نفس الأساليب القديمة فى إدارتها لشئون الدولة، ولا يتأتى ذلك القرار الرشيد إلا بالاستعداد المسبق والمعقد لإصداره، والذى

تشترك فى صياغته مراكز المعلومات ومراكز الدراسات الاستراتيجية والمراكز المتخصصة ومراكز قياس الرأى العام وغيرها من المؤسسات الفكرية التى تحيط بملامح القرار قبل إصداره فتعكف علي موازنة سلبياته وإيجابياته[1].

ثانياً : كفاءة المؤسسات السياسية والدستورية التى يتكون منها النظام السياسى للدولة واستقرارها، إذ أن كثرة التغييرات والتقلبات السياسية كتلك التى تحدث فى بعض دول العالم غير المستقرة - تؤدى إلي إرباك الأجهزة السياسية وتضعها تحت ضغوط تؤثر علي استراتيجية عملها وتحرمها من الاستقرار الذى يستلزمه التخطيط لسياسات بعيدة المدي تحمى بها الدولة مصالحها القومية.

ويرتبط بهذا الجانب عامل آخر وهو مدى التجانس فى إتجاهات الرأى العام ,لأنه كلما ازدادت الانقسامات السياسية والحزبية والأيدلوجية بين أفراد السلطة الحاكمة والشعب أو بين بعضهم البعض، أو بين السلطات الدستورية من تنفيذية وتشريعية وقضائية، أو بين فئات المجتمع وشرائحه المختلفة كلما أدي ذلك إلي استنزاف جهود الدولة فى صراعات داخلية، وبالتالى إضعافها فى مواجهة الدول المعادية، إذ أن انقسام المجتمع إلي فئات متنافرة يؤدى إلي إنزواء فرق المجتمع المتكارهة علي نفسها ويدفعها لتكوين مجتمع خاص بها يعيش حالة من الازدواجية فى الولاء والقيم والأولويات، هذه الأزدواجية يتعامل من خلالها مع فرق المجتمع الأخري بمنظار الحاجة والضرورة حينا وبمنظار المجاملة والنفاق الاجتماعى والسياسى حينا آخر، بينما يولى

(١) د. فاروق عمر العمر - صناعة القرار والرأي العام - الطبعة الأولى ١٩٩٦ - الكويت.

فريقه الخاص أهمية خالصة ويشاطره وجدانا ووشائج يبخل بها علي أى فريق سواه دون كبير اكتراث لما يحدث لإخوانه فى المجتمع من خير أو شر.

ولا تتعدي هذه الحالة فى أحيان كثيرة مجال الطموحات والآمال، ولكنها قد تتحول فى أحيان أخري إلي حالة مرضية مدمرة يشعر أفراد فريق من فرق المجتمع معها بكراهية ومقت للفرق الأخري أو لنظام حكمه، أو للدولة التى ينتمى إليها لدرجة تدفعه إلي القيام بأعمال التخريب والتدمير والقتل بل والتعاون - فى بعض الحالات - مع أطراف أخري خارجية لا تريد خيرا بمجتمعه الذى يعيش فيه.

والأمثلة علي ذلك كثيرة فى دول العالم المختلفة، ونسوق على ذلك مثالا هو انقسام الفرنسيين قبل تسلم ديجول مقاليد الأمور وبعد ذلك، حيث أدى الاستقرار الذى تمتعت به فرنسا إبان حكم ديجول إلي الارتفاع بمكانتها الدولية على نحو لم يتوافر لها خلال السنوات الكثيرة السابقة على وصوله إلي الحكم، والتى كانت تشوبها الانقسامات والاختلافات. وكذلك ما تشهده الآن الكثير من دول العالم الثالث التى طحنتها الصراعات السياسية الداخلية من قبلية وطائفية وعرقية وسياسية أدت إلي تمزقها وأفقدتها أى تأثير دولى، إلي جانب إساءتها إلي سمعتها الدولية، مما انعكس بشكل سلبى علي اقتصادها وخطط التنمية فيها، بل أفقد بعض الشعوب ثمار ما بناه أسلافهم مجتمعين.

ثالثا : فعالية السيطرة السياسية للحكومة علي زمام الأمور فى الدولة فكلما قويت وتدعمت هذه السيطرة كلما كان ذلك من بين العناصر الإيجابية المهمة فى بناء قوة الدولة، خاصة إذا كانت تلك السلطة عادلة،

وكانت تلك السيطرة ناتجة عن قناعة المواطنين بصحة الإجراءات التى تقوم بها الحكومة دون إجبار أو قمع. ومن مساوئ الصدف أن يكون للقمع وللدكتاتورية فى بعض الأحيان نتائجهما الإيجابية علي قوة الدولة بينما تعجز الحرية والديمقراطية عن تحقيق ذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة ولكن يكفينا فى هذا المجال أن نشير إلي دولة أصبحت تنافس دول العالم الكبري فى شتي ميادين القوة، ويحسب لها حساب عند اتخاذ القرارات الدولية، ونقصد بها الصين، قبل الحكم الشيوعى وبعده، إذ لم يكن للحكومة الصينية السيطرة الفعالة والتامة علي كل الأراضى الصينية قبل قيام الثورة الشيوعية، وهو الأمر الذى أضعف من القوة السياسية للصين فى الداخل والخارج، أما بعد وصول الحزب الشيوعى للحكم فقد امتدت سيطرة الحكومة إلي كل أقاليم الصين وبشكل لم تعهده فى أى وقت من الأوقات طيلة تاريخها الحديث، وقد اتضح تأثير ذلك علي الشعوب التى عاشت هناك فقبلت الوضع طائعة أو مكرهة، وانعكست حالة القمع والبطش بشكل إيجابى وحاسم علي قوة الصين القومية لدرجة أن هذه السيطرة الفعالة هى التى هيأت لها المجال لتأخذ موقعها التى هى عليه اليوم، وإن كان ذلك قد تحقق بوسائل سياسية وأمنية لا تتناسب وأفكار دول القوة الغربية التى لم تجد مفرا من التعايش مع هذه القوة السلطوية الجبارة وأن تكتفى بالاحتجاج اللفظى العاجز عن التأثير، ولعل مثال الصين ينطبق على غيرها من الدول الكبري كروسيا التى ما انفكت تحدث نفسها بالعودة إلي الماضى عن طريق استخدام القوة، وهو الأمر الذى يفسر حملتها الضارية فى الشيشان وغيرها من الجمهوريات السوفيتية السابقة.

أما الحرية والديمقراطية والعدالة، وهى مطالب مشروعة تنشدها الدول التى تريد العيش الكريم والحر، فإنها وللأسف - أيضا - لا تعود علي بعض الشعوب أحيانا إلا بالفوضي والتفكك والحروب الأهلية، ومحاولة بعض الفئات السياسية فرض أنفسها، أو تعيين مسئولين غير أكفاء لإدارة الدولة، لا لشيء سوي أنهم يتوافقون مع طموحاتهم الفئوية والحزبية فحسب.

ويعود ذلك إلي قلة خبرة المواطنين بالمنهج الديمقراطى، أو لاستعجالهم غير المتدرج فى تطبيق المفاهيم الديمقراطية دون استيعاب فئات كثيرة من أبناء المجتمع لتلك المفاهيم. ومن هنا فإننا نجد أن بعض فئات المجتمع يعتقد أن الديمقراطية هى إيصال من يمثلونهم إلي مقاعد البرلمان، وأن علي هؤلاء البرلمانيين أن يقصروا مطالبهم علي هذه الفئة أو تلك دونما أى اعتبار لمصلحة الوطن العليا، وأن يكون هدف هؤلاء الأعضاء تمثيل فئتهم الاجتماعية أو الطائفية أو العرقية أو المذهبية، متناسين أن واجبهم الأكبر هو تمثيل الأمة بأسرها حتي وإن ضحوا بالمكاسب الجزئية فى سبيل مصلحة الوطن العليا.

ولا يدرك هؤلاء أن الديمقراطية لا تقتصر علي جانب واحد فقط هو جانب اختيار من يمثلونهم فى البرلمان، ولكن إلي جانب تمتعهم بهذا الحق المهم الذى هو أساس الديمقراطية، فإن عليهم أن يضعوا نصب أعينهم أن الديمقراطية دائرة متكاملة الحلقات ومتصلة تشمل تحقيق العدالة الاجتماعية والوظيفية وتكافؤ الفرص والرقابة المالية والسياسية علي أداء جميع الأدوات التنفيذية والتشريعية التى تتصدى لإدارة شئون

المجتمع وذلك عن طريق اختيار كفاءات وطنية ذات مقدرة ونزاهة وموضوعية وليس وفق الأهواء والانتماءات الضيقة[1].

٣- الجيش والقوة الداعمة لتوجهات الدولة:

تعتبر القوة المسلحة فى شتي دول العالم أبرز سمة من سمات قوة الدولة، كما أنها تعتبر الأداة الرئيسة المستخدمة فى دعم توجهات الدولة الخارجية والدفاعية. وهذا الاستخدام يتخذ أحد مظهرين **أولهما** الاستخدام الرمزى للقوات المسلحة - عند الحاجة - من خلال التهديد أو الإيحاء به لإجبار الدول الأخري علي الرضوخ والتسليم بأهداف وتوجهات ومطالب الدولة، **وثانيهما** الاستخدام الفعلى فى الدفاع عن مصالح الدولة وأراضيها وأهداف سياستها الخارجية عند تعرضها للخطر. وعلى الرغم من حظر المواثيق الدولية للجوء إلي استخدام القوة المسلحة فى العلاقات الدولية، إلا أنها لا تزال العنصر الرئيس الذى تلجأ إليه الدول لإثبات وجودها، والأداة الفاعلة التى تلجأ إليها الدول لتنفيذ توجهاتها الخارجية ولعل ما يشهده العالم اليوم من حروب ونزاعات لخير دليل على ذلك[2].

وعلي الرغم من فعالية استخدام القوة المسلحة كأداة سياسية مهمة للدول فى تنفيذ توجهاتها ودعم استراتيجيتها الخارجية، إلا أن التطرف

---

(١) فرانسيس فوكويا - نهاية التاريخ - ترجمة وتعليق الدكتور حسين الشيخ - دار العلوم العربية - بيروت - ١٩٩٣ - ص ١٣٨ - ١٤٦.

(٢) غازي معلوف - القوة وأثرها في تحقيق الازدهار - مجلة الأمن والحياة - أكاديمية نايف للعلوم الأمنية - العدد ٢٠٦ - أكتوبر / نوفمبر ١٩٩٩، ص ٤٣.

أو المغالاة فى استخدامها والتهديد بها قد ينتهى بتدمير المصالح العليا للدول، فالاستخدام المتسرع للقوة المسلحة أو حتي التلويح به قد يثير حربا عفوية لا تبقى ولا تذر. ومما يؤكد ذلك أن انهيار كل الحضارات التاريخية المعروفة كان سببه الحروب المتتالية، فالحرب هى أقوي أدوات التخريب الحضارى والاجتماعى والنفسى .. كما أن زيادة القوة العسكرية قد لا يتبعها بالضرورة زيادة الشعور بالأمن فى مواجهة التحديات والأخطار الخارجية، بل أحيانا تفقد الدولة استقرارها خاصة الاقتصادى نتيجة لسباق التسلح الذى قد تجرها إليه الدول المعادية لها، إضافة إلي أن دعم الإمكانيات العسكرية لدولة ما غالبا ما يؤدى بخصومها إلي دعم قوتها فى مواجهتها، مما يتركها باستمرار تعيش هاجس تفوق أعدائها العسكرى عليها، وفى حالات أخرى قد تندفع الدولة نتيجة غرورها بقوتها العسكرية فتهاجم دولا تظن أنها أقل منها مستوي فى القدرة العسكرية ثم تفاجا بأن الإمكانات العسكرية لهذه الدول كانت أكبر مما كان متوقعاً.

وهناك من يتحفظ على استخدام القوة المسلحة كأداة دعم لسياسة الدولة وتوجهاتها الخارجية، ويتمثل ذلك فى أن السياق الفعلى للحرب كثيرا ما يشتمل علي مفاجأت لم تكن فى الحسبان عند بداية الحرب، ونادرا ما انتهت حرب إلي نفس النتائج التى توقعتها الدولة المتورطة فيها عند التخطيط المبدئى لهجومها، بالإضافة إلي ذلك فإنه ومع تطور مجريات الحرب قد تبرز تحالفات وتكتلات مضادة لم يكن من الممكن التنبؤ بها أو تقديرها عند بداية الحرب، وأبرز مثال علي ذلك أنه أثناء الحرب العالمية الثانية نشأ تحالف لم تتوقعه القيادة العسكرية الألمانية

بين الدول الرأسمالية الغربية والاتحاد السوفيتى (سابقا) أكبر دولة شيوعية فى العالم آنذاك، وهما اللذان كانا يقفان علي طرفى نقيض، وقد كان لهذا التحالف غير المتوقع أثره الفعال فى تدمير النازية والفاشية تدميرا كاملا خلافا للنتائج الأولية التى تمخضت عنها بدايات الحرب، والتى كانت تشير إلي العكس من ذلك . ولهذا فإن النتائج النهائية للحرب ليست شيئا مؤكدا لأى من أطرافها مهما كانت إمكاناتهم أو ثقتهم بأنفسهم، فالأمر كله يرتهن بالكثير من المتغيرات التى قد يكون من المتعذر تماما التحكم فيها أو السيطرة عليها.

ومن جهة أخري فإن ضرر استخدام دول الضعف للقوة المسلحة قد يكون مضاعفا، إذ أن من شأن ذلك أن يؤدى إلي استنزاف قوتها الاقتصادية بسبب ما يستهلكه ذلك الحشد العسكرى من طاقات هذه الدول ومواردها فيقعدها عن تقديم بعض أساسيات الحياة المعاصرة كالماء والكهرباء والخدمات الصحية وغيرها لشعوبها، مما يؤدى إلي تدهور مستوي المعيشة فيها ,إلي حدوث عجز فى ميزان المدفوعات، وإلي وضع ضغوط تضخمية علي اقتصادها، وتتحول العمالة فيها من عمالة منتجة إلي عمالة عاطلة عن الإنتاج غير الحربى.

هذه التحفظات السابقة علي استخدام القوة العسكرية فى دعم السياسة الخارجية للدولة ليست تحفظات مطلقة وإنما الهدف منها تقليل الاعتماد عليها كخيار وحيد أو اتخاذها كهدف نهائي فى حد ذاته، فالقوة العسكرية علي أكثر تقدير هي عبارة عن وسيلة لتحقيق بعض الأهداف القومية، وهذه الوسيلة ليست مطلقة الفعالية أو التأثير وإنما يتوقف نوع تأثيرها ومداه علي ضرورة استخدامها وعلي الأحوال والظروف

الراهنة، بل إن القوة المسلحة قد تكون فى بعض الأحيان عديمة التأثير تماما، إن لم تكن توريطا للدولة فى مخاطر يصعب قياسها وتقديرها[1].

وانطلاقا من ذلك، فإن الحكمة تستدعى عدم استخدام القوة المسلحة إلا فى المواقف التى تكون فيها تلك القوة بمثابة الأداة الوحيدة أو الحل الوحيد لإنقاذ مصالح الدولة - إما دفاعا أو هجوما - وبعد أن تكون كل الوسائل السلمية الأخري قد فشلت فى القيام بهذه المهمة، كما يجب الأخذ فى الاعتبار أن استخدام القوة المسلحة ليس قاصرا علي أسلوب واحد وهو الحرب فقط، وإنما هناك وسائل متعددة لاستخدامها شأنها فى ذلك شأن الأدوات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، فهى قد تستخدم فى تدمير العدو أو كسر حدة خطره أو لدعم الأصدقاء والحلفاء أو التلويح بها لمجرد التهديد، كما يختلف نطاق استخدام القوة المسلحة وحدودها باختلاف الظروف السائدة، فقد يتراوح نطاقها بين التدمير الكامل لإمكانات الخصم وإنزال هزيمة ساحقة به وبين توقيع عقوبة عسكرية طفيفة.

ولكى يكون استخدام القوة مؤثرا علي الصعيد الدولى، يجب الأخذ فى الاعتبار أيضا قبل استخدام القوة العسكرية ضرورة استنفاذ جميع الخيارات والأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والحرب النفسية والدعائية وهى أدوات أثبتت فعاليتها فى حروب كثيرة فى عصرنا الحديث، وكثر استخدامها بسبب تراجع الدول عن فكرة الحرب الشاملة والحروب النووية والتحول عنها إلي فكرة الحرب التقليدية أو الحرب المحدودة،

(١) د. إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - مصدر سابق - ص ١٩٣ - ٢٠٤.

وهو الأمر الذى يلقي علي عاتق القيادات السياسية مسئولية كبيرة، إذ عليها - حتي بعد نشوب الحرب واستخدام أداة القوة المسلحة - عدم التخلي عن غيرها من الأدوات الأخري الدبلوماسية والاقتصادية التى تخدم مصالح الدولة وتقلل من فترة الحرب أو تطفئ نارها حال استعارها.

ومع ذلك فإن من ينظرون إلي درجة الاستعداد العسكرى للدولة علي أنها هى المظهر الرئيس لقوة الدولة، ويعتبرونها أساسا ضروريا لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التى تضعها الدولة لنفسها يخطئون خطأ كبيرا . فقد أثبتت التجربة أن تلك التقديرات مبالغ فيها، فرغم أهمية القوة العسكرية إلا أنها وحدها لا تمثل قوة الدولة، فالقوة العسكرية مع وجود ضعف اقتصادى مثلا تؤدى إلي ضعف مزر فى قوة الدولة ككل نظراً لتكاليف إنتاج الأسلحة، والاتحاد السوفيتى يعتبر مثالا حديثا علي ذلك، وأيضا كوريا الشمالية ومختلف دول الكتلة الشيوعية تعتبر جميعها أمثلة مشابهة لذلك فرغم امتلاك الاتحاد السوفيتى قوة عسكرية هائلة كانت تمثل القوة الثانية فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذه القوة انهارت فجأة مع أول بادرة ضعف اقتصادى واضح شهدته هذه الدولة[1].

والحروب الحديثة تحتاج إلي مستوي من القوة والاستعداد العسكرى اللذان يستلزمان دعماً مالياً ومعنوياً غير محدودين، فعلي سبيل المثال تحتاج هذه الحروب من بين احتياجاتها إلي:

(١) د. عبد الغفار الدويك - العسكريون والدولة - مركز المحروسة للبحوث والنشر - القاهرة ١٩٩٦ - ص ٥٥ - ٦١، ص ١٧٦ - ١٩٥.

أ - التقدم التكنولوجى فى إنتاج الأسلحة، وذلك سعياً من الجيوش لإثبات قوتها وتفوقها العسكرى، وتحقيق نصر علي أعدائها باستخدام أمضي الأسلحة والأعتدة المتطورة بغية تقليل خسائرها، واعتمادها علي الكيف لا الكم، فكل تطوير لسلاح يعد بمثابة تحديا للطرف الآخر كى يقوم هو الآخر بتطوير أسلحته إذا ما أراد الاستمرار فى طريق الحرب إلي نهايته.

وللدلالة علي ذلك فسنحاول ضرب أمثلة من بدايات القرن العشرين، وهو القرن الذى شهد تطورا هائلا فى صناعة الأسلحة فاق كل تطور شهدته البشرية منذ بدايتها، وشهد اختراعات عدة مهدت الطريق لتطوير تقنية الأسلحة إلي أن وصلت إلي ما وصلت إليه فى يومنا الحاضر، أو ستصل إليه فى المستقبل.

ففى بدايات القرن العشرين، اكتشف اليابانيون تقنيات عسكرية تتعلق بالضوء الكاشف الذى يعمل علي كشف مواقع الأعداء، وتمكنوا باستخدام هذه التقنية من هزيمة الروس فى معركة خاضوها بالقرب من ميناء "لوشون" الصينى . أما الألمان فقد طوروا مدفعيتهم من عيار ٤٢٥ ملليمترا وأسموها "بيغ بيرتا" تيمنا باسم زوجة مخترعها، فاستطاعوا إبعاد مداها إلي ٦٥ ميلا فى عام ١٩١٨، وذلك ليتمكنوا من قصف باريس . ثم قام الألمان بعد ذلك باختراع صاروخ جو - أرض عام ١٩٣٩ وطوروه ليصل مداه إلي ١٢٠ ميلاً، ثم أطلقوا الصاروخ المسمي (ف ١) وأسموه "الثأر" فى عام ١٩٤٤ من "بكاليه" إلي لندن، وقد كان ذلك الصاروخ عبارة عن قنبلة متفجرة تطير بمحركات ولكنه كان بطيئا مما مكن البريطانيين من اعتراضه فى الجو وتدميره، فعاد

الألمان مـــرة أخري وطوروا صاروخا آخر أطلقوا عليـــه (ف ٢) وكان أكثر سرعة من سابقه، لكهم لم يتمكنوا من تحقيق التطوير إلا قبـــل نهاية الحرب العالمية الثانية بقليل، فوجهوه مرة أخري إلي لنـدن قبـل استســـلامهم عـــام ١٩٤٥ وقـــد كـــان مـــن الصعب علي البريطانيين اعتراضه.

أما فى مجال الرصد، فقد كان علي القوات المتحاربة رصد كل مـــا يطير فوق الأرض وما يغوص فى أعماق البحار، فاستطاعت القـــوات البريطانية والأمريكية فى الحـــرب العالمية الأولـــي تطويـــر جـــهاز "سونار" كان عالم أمريكى اسمه "لويس نيكسون" قد تمكن من ابتكاره عام ١٩٠٦ لاكتشاف الأشياء تحت الماء، لكنهم لم يتمكنوا مـــن اســـتخدامه بنجاح إلا فى الحرب العالمية الثانية حينما استخدم لرصـــد الغواصـــات الألمانية وتدميرها . أما رصد الطائرات المغيرة فقد كان للبريطانيين يـــد السبق فيه حينما استطاع عالم بريطانى اسمه "روبرت واتســـون وات" وضع تصميم لجهاز يكتشف وجود الطائرات فى الجو اعتمـــاداً علـــي الصدي المتردد منها . وقد بنت بريطانيا أربع محطات لرصد الطـــائرات المغيرة عليها عام ١٩٣٦.

ونظرا لتباعد مسافات ميادين الحروب عن القواعد الجوية الثابتـــة في بعض الأحيان، لجأ الأمريكيون إلي تحويل بوارجهم الحربية إلـــي قواعد بحرية متحركة، فنجحوا عام ١٩١٠ فى إجراء تجربة لإقـــلاع طائـــرة من السفينة الحربية "بيرمنغهام" ثم عادوا فـــى عـــام ١٩١١ ليكملوا بنجاح تجربة هبوط طائرة علي السفينة الحربية "بينسلفينيا" فـــى خليج سان فرانسيسكو.

وفى فترة الحرب العالمية الثانية وما قبلها . كان التنافس علي الإنتاج الحربى وتطويره علي أشده بين الحلفاء وألمانيا فتشكلت فرق بحث يركز كل فريق منها علي قطاع معين، وتم الصرف علي تلك الفرق بسخاء . فتمكنت ألمانيا من اختراع اللغم الصوتي، وقامت شركة "هاينكل" الألمانية باختراع المقعد الذى يندفع خارج الطائرة بشكل تلقائى، وطوّر بعد ذلك ليستخدم فى القفز من الطائرات.

أما ذلك السلاح المدمر وهو القنبلة الذرية فقد بدأت قصته حينما تمكن باحثون أمريكيون قبل الحرب العالمية الثانية من التوصل إلي نتيجة مفادها أن قصف نواة ذرة اليورانيوم بنيترون يؤدى إلي انشطارها إلي قسمين مما يولد طاقة هائلة، وقد استخدم ذلك الانشطار النووى فى صناعة القنبلة الذرية التى قامت أمريكا عام ١٩٤٥ باختبار أول واحدة منها فى صحراء "الاموغوردو" فى ولاية نيومكسيكو، ثم قامت بعد ذلك بشهر واحد بإلقاء قنبلتين منها على هيروشيما وناجازاكى فى اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية وأديتا إلي استسلامها[1].

هذا غيض من فيض في سلسلة متواصلة تبرز أن التقدم التكنولوجى وتطوره عبر السنين كان أحد أساسيات قوة الدول، ولا شك أن أى متابع للأحداث يلاحظ أن الاختراعات العسكرية اليومية التى ما انفكت تتواصل تضفى علي دولها قوة فوق قوة، وأن الدول المتخلفة عن ذلك الركب ليس أمامها إلا التواضع فى طموحاتها أو القبول بالضعف العسكرى علي أقل تقدير.

---

(١) وكالة الصحافة الفرنسية – سلسلة ذاكرة القرن العشرين – صحيفة الأنباء، العدد ٨٦٠٠ – ٢٠٠٠/٤/٢٧.

أما التجسس وهو ركن أساسى قبل القيام بعمليات عسكرية أو أثنائها أو بعدها، فإن دول القوة قد قطعت شوطا كبيرا فى هذا المجال، ولا يمر يوم من الأيام إلا وتقوم الجيوش بجمع المعلومات لأغراض التجسس العسكرى والوقوف علي أسرار الدفاع التى تحاول الدول إخفاءها عن بعضها، إما عن طريق الأقمار الصناعية أو عن طريق التجسس المباشر علي أرض الواقع. ولقد أعطي التقدم التكنولوجى الفضائى بأقماره الصناعية الاستخبارية السلطات الدفاعية قدرة استكشافية لا مثيل لها فى التاريخ، وفى الفضاء أقمار صناعية استخبارية تعطى صورا للقوات العسكرية الأرضية لم يعرف الإنسان لها مثيلا من قبل، فصور الأقمار الصناعية هى التى زودت إسرائيل بمعلومات عن المطارات الحربية المصرية، وجعلت حرب عام ١٩٦٧ تنتهى قبل أن تبدأ. وكذلك فإن دول القوة التى تمتلك أقمارا صناعية تستطيع أن ترصد التحركات العسكرية للجيوش المتحاربة دون أن تكون طرفا مباشرا فى تلك الحرب، فتستطيع بذلك أن تزود أحد طرفى الحرب بالمعلومات، فى الوقت الذى تحجبه عن الآخر وفقا لمصالحها. كما أنها تستطيع تضليل الفريقين المتنازعين حتى تضعف كليهما. وقد استطاعت قوات التحالف فى حرب الخليج الثانية ضرب تمركز القوات العراقية التى كانت تحتل الكويت بسهولة، كما تمكنت من قصف المنشآت الحيوية والعسكرية فى شتي أنحاء العراق فى أيام محدودة قصفا محكماً حطم كل الأهداف بدقة، وهو الأمر الذى تكرر مع القوات الصربية فى كوسوفا. وكل ذلك لم يكن ليتأتي لولا رصد الأقمار الصناعية الأمريكية لذلك الأمر، مما سهل للقوات الجوية مهامها التى كلفت بها.

وتشترك الأقمار الصناعية مع العقول الإلكترونية فى تقديم المعلومات لصانعى القرارات وفى تحليلها، وذلك لأن العالم اليوم مقبل علي جيل جديد من العقول الإلكترونية المتطورة الذكاء التى بإمكانها أن تفكر وأن تصنع القرار، أو علي الأقل تشارك فى صنعه من خلال تقديم العديد من الاختيارات التى يمكن أن يصنع القرار علي ضوئها.

وإضافة إلي ذلك فإن الدول تلجأ إلي الطرق التقليدية فى استقاء المعلومات مثل زرع الجواسيس الذين يحاولون نقل آخر ما توصلت إليه الأطراف الأخري من تطور فى مجال الأسلحة، مما يقلل من تكلفة إنتاج الأسلحة لدى الدولة التى تقوم بالتجسس، وإطلاعها على آخر ما تم التوصل إليه من اختراعات علمية عسكرية فى تلك الدولة المستهدفة، ومن الأمثلة الحديثة علي ذلك ما تسرب من معلومات عن قيام الصين - منذ أمد بعيد - بزرع أحد جواسيسها فى أشد المراكز العسكرية النووية حساسية فى الولايات المتحدة الأمريكية لسرقة المعلومات والاستفادة منها، ولم يتم اكتشافه إلا عام ١٩٩٩ بعد أن نجح فى تسريب أخطر المعلومات النووية إلي الصين.

ب -القدرة علي التخطيط الاستراتيجى الذى يتفق وطبيعة مشكلات الأمن القومى التى تواجهها الدولة، فالتخطيط الاستراتيجى الناجح يعكس مدى كفاءة القيادات المسئولة القائمة علي هذا الأمر، وكذلك كفاءة التدريب ورفع مستوي القدرة القتالية للقوات المسلحة فى الدول، فحجم هذه القوات وحده لا يكفى وإنما يستلزم الأمر التركيز كذلك علي الجوانب الكيفية فى إعداد تلك القوات وتجهيزها لمختلف المهام

والتكاليف التى تسند إليها، وهو تخطيط مكلف لا تطيقه إلا الدول القوية ماديا ومعنويا[1].

كما يعكس ذلك التخطيط الاستراتيجى مدى قدرة تلك القيادات علي حشد طاقات الدولة القتالية وإمكانياتها بالسرعة المناسبة فى الظروف التى تضطرها إلي تعبئة شاملة لقواتها، ويعكس كذلك مدى كفاءة إعداد الجبهة المدنية فى خدمة المجهود العسكرى، فحشد إمكانيات الدولة للحرب لا يمكن أن ينحصر فى الإطار العسكرى وحده وإنما يمتد إلي الجبهتين العسكرية والمدنية فى آن واحد، وما تتحملانه هاتان الجبهتان من تبعات الدخول فى حرب مع عدو قوى أو ضعيف.

وهذه التعبئة تستلزم وجود تنشئة اجتماعية وطنية، وغرس روح معنوية عالية فى نفوس المواطنين، لأن هذا العامل المعنوى من الأهمية بمكان لتحقيق قوة الدولة لدرجة أنه قد يتفوق فى أهميته علي بعض العوامل الأخري رغم عدم وجود صلة مباشرة بينه وبين الموقع الجغرافى أو الموارد الطبيعية أو القوة الاقتصادية أو السكان أو غير ذلك من عناصر قوة الدولة، إذ أن النواحى المعنوية تنصرف أساسا إلي الجوانب الوطنية والولاء للأرض وخلاف ذلك من الاعتبارات ذات الصلة الوثيقة بارتباط الفرد بوطنه ونظام حكمه ومجتمعه الذى يعيش فيه.

---

(١) حسن تركماني – المذاهب العسكرية في العالم – دار طلاس – دمشق ١٩٩٥ – ص ٥٠.

وكلما آثر الفرد المجتمع علي نفسه كلما وضع الصالح العام للدولة فوق صالحه الخاص، وهذا الاستعداد للفداء والتضحية يترك أثرا كبيرا فى قدرة الدولة على التأثير فى سلوك الدول الأخري، ويبدو هذا أكثر ما يكون وضوحا فى قطاع القوات المسلحة بالدولة، فالمعنويات المرتفعة لهذه القوات تشكل عنصرا إيجابيا من عناصر قوة الدولة، والمعنويات المنهارة تؤدى إلي عكس، وإذا ما انهارت معنويات الجنود أثر ذلك بشكل مباشر علي قدراتها القتالية مهما كانت درجة تسليحها وإعدادها.

وهناك أمثلة كثيرة علي ذلك مثل انخفاض معنويات الجيش الإيطالى فى الحرب العالمية الثانية الذى أدي إلي انهياره واستسلامه بسرعة فاقت كل تصور، وكذلك انهيار مقاومة فيتنام الجنوبية فى مواجهة قوات الثوار بالرغم من أن فيتنام الجنوبية كانت تعتمد على الحماية العسكرية الأمريكية لها إلا أنها لم تصمد أمام ضربات الشيوعيين .. وينطبق نفس المثال أيضا على القوات العراقية التى دفع بها صدام حسين إلي الكويت إبان الغزو العراقى والتى كانت معنوياتها منهارة وكان لديها القناعة الراسخة بأنها تحارب دون اقتناع منها بذلك، خاصة وأن صدام حسين قاد تلك القوات من مغامرة إلي أخري دون مبرر مقنع، فانهارت تلك القوات واستسلمت مع أول هجمة برية من هجمات قوات التحالف علي الكويت والعراق، وأعلنت استسلامها فى زمن لم يكن متصورا ولم يكن فى مخيلة أحد من العسكريين أو المدنيين، رغم كل محاولات صدام حسين وفريقه الإعلامى المختص فى غسل الأدمغة وفى ترويج الإشاعات والحرب النفسية بث الروح المعنوية فى الجنود.

ومثال آخر علي ذلك هو انهيار الروح المعنوية للجيش الإسرائيلى الذى احتل جنوب لبنان لمدة اثنين وعشرين عاما ، مما دفع القيادة السياسية لاتخاذ قرار الانسحاب من جنوب لبنان، كما أدي كذلك الانهيار إلي استسلام جيش لبنان الجنوبى أو هروبه إلي إسرائيل مع أول انسحاب إسرائيلى من الجنوب، وذلك بتاريخ ٢٥ / مايو / ٢٠٠٠.

وكما يؤثر العامل المعنوى الموجه توجيها سليما فى العسكريين، فإن تأثيره يمتد أيضا إلي السكان المدنيين، إذ أن الحرب الحديثة ليست قاصرة علي ميادين القتال، فالروح المعنوية العالية تدفع المواطنين إلي مضاعفة الإنتاج لدعم الجبة العسكرية ومساندتها مهما بلغت فظاظة الضغوط التى تتعرض لها الجبهة المدنية .. كما يجد المدنيون أنفسهم مطالبين بالتقشف وضغط معدلات استهلاكهم والتنازل عن كثير من احتياجاتهم الأساسية لوضع كل المقدرات فى خدمة الجيش، وهذه بعض الأمثلة علي ذلك[1]:

١- ارتفاع معنويات الشعوب العربية بالرغم من ذلك الإحباط الذى عم الكثير من الشوارع العربية بعد هزيمة عام ١٩٦٧، والذى أدى فى النهاية إلي الالتفاف حول قياداتها مرة أخرى ودعم الجيوش وتوفير كل الإمكانيات التى كانت إحدى عوامل القوة فى انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وإنهاء أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر.

٢- أدي ارتفاع معنويات شعوب الاتحاد السوفيتى أثناء الحرب العالمية الثانية إلي تدمير قوة ألمانيا النازية التي استطاعت أن تسيطر علي المراكز الاستراتيجية الحساسة واحتلال جزء كبير من الأراضى السوفيتية فى المراحل الأولي للحرب.

---

(١) جيمس لي ري - الحروب في العالم - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - ١٩٩٥ ص ٨.

٣- صمود المجاهدين الأفغان فى وجه الآلة العسكرية السوفيتية علي الرغم من ضخامة تلك الآلة وقدرتها التدميرية وخوضها معارك كثيرة فى الماضى.

٤- كان لارتفاع معنويات شعب فيتنام الأثر الأكبر فى تحمل الخسائر الفادحة التى نجمت عن القصف الجوى الأمريكى الذى استمر عدة سنوات، الأمر الذى أجبر الولايات المتحدة الأمريكية فى النهاية علي البحث عن تسوية سياسية للحرب الفيتنامية بعد فشل كل الإجراءات العسكرية.

ولكننا، ونحن نضرب بعض الأمثلة علي أهمية العامل المعنوى فى نجاح بعض حركات التحرير، فإنه لا يسعنا إلا أن نكون موضوعيين ونقر أن العامل المعنوى وحده دون وجود قيادة حكيمة وموحدة ونزيهة وواعية وذات هدف محدد قد يكون اندفاعا عاطفيا ساميا، ولكنه قد يجر علي المتحمسين وعلي قضيتهم نتائج عكسية، إضافة إلي أن الثورة الشعبية ضد جيش نظامى تحتاج إلي توقيت مناسب ودعم شعبى فى الداخل، وسند سياسى وعسكرى مباشر أو غير مباشر من الخارج، وروافد ماليه تمكن المقاومة من الصمود، وتحتاج أيضا إلي دعم إعلامى مكثف ومستمر لنصرة القضية.

ولابد لنا هنا أن نشير إلي أن للروح المعنوية أهميتها البالغة حتي مع توقف الحروب، إذ أن تضحيات الأفراد المدنيين فى سبيل أوطانهم لا تقتصر علي ميادين المعارك فحسب وإنما تكون ضرورية أيضا بعد انتهائها، وفى أوقات السلم. وتبرز أهميتها فى دفع عجلة الإنتاج وزيادة المشاريع الاستثمارية للدولة ودعمها، الأمر الذى ينعكس علي

استجابة المواطنين للإجراءات الاقتصادية التي تتخذها الجهات الرسمية كدفع الضرائب والرسوم، والإقبال علي العمل حتي مع تدنى المكافآت، ومن أبرز الأمثلة فى هذا الصدد ارتفاع معنويات الشعبين الألمانى واليابانى بعد الحرب العالمية الثانية، حيث دفعهما ذلك بعد الهزيمة والاستسلام والاحتلال إلي إعادة بناء القوة القومية لكل من ألمانيا واليابان بحيث أصبحتا من أقوي المراكز الاقتصادية والصناعية فى العالم وبشكل فاق قوة الدول التى هزمتها مثل فرنسا وبريطانيا، بل ونافست أكبر دولة صناعية شاركت فى الحرب وهى الولايات المتحدة الأمريكية.

٤- مسئولية العمل الدبلوماسي:

الدبلوماسية هى الأداة الرئيسة فى السياسة الخارجية للدول لاسيما وقت السلم، ووظيفتها تمثيل الدولة خارجيا فى تعاملاتها السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية والسياحية والثقافية، وهى تسعي - من بين مهامها الكثيرة - إلي الدفاع عن وجهة نظر الدولة التى تمثلها إضافة إلي قيامها بعملية التفاوض التى قد تجرى بين الدول.

ولا تكون الدبلوماسية فعالة وقوية من تلقاء نفسها، ولكن لابد أن تدعمها كل الأدوات الأخري التى تمتلكها الدولة بما فيها الإعلام والاقتصاد والقوة العسكرية، ولاشك أن الحنكة الدبلوماسية أمر أساسى فى العمل السياسى، ولكن حدود تأثيرها علي الأطراف الأخري يزداد كلما كانت الدولة قوية ومهابة.

ومرت الدبلوماسية كغيرها من الفنون والعلوم بعملية تطور فى وظيفتها عبر مراحل التاريخ المختلفة، فقد كانت وظيفة الدبلوماسية فى

الماضى محدودة النطاق، كما كانت أدواتها أيضا فى التأثير محـــدودة، وكانت القوة العسكرية قديما هى الوسيلة الرئيسة المستخدمة فى الإغارة على الغير أو الدفاع عن المصالح القومية للدول فى مواجهة بعضها، ولم يكن للدبلوماسية فى البداية دور بارز فى حل مشاكل الدول كدور القـوة العسكرية، ولكنها بدأت تكتسب أهميتها بشكل تدريجى بعد أن أثبتـت تجارب الحرب والسلام أن ما تم خسارته فى الحرب كـــان بالإمكـــان الاحتفاظ به أو بجله عن طريق التفاوض.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولي اشتدت الحاجة إلي تغليب منطق العقل على منطق القتل وذلك تحت تأثير عدد من العوامل التـــى مـــن إبرزها التغيرات السياسية والاجتماعية الواسعة المدى التى بدأت تظهر فى العالم كله، إلي جانب تدهور النفوذ النسبى لأوربا فـــى العلاقـــات الدولية، وبروز قوي سياسية لها اتجاهات تغاير الإتجاهات التقليدية فـــى الدبلوماسية الأوربية التى كانت تتسم بالسرية فى معظم جوانبها، وتعتمد إلي حد كبير علي العوامل الشخصية، فتميزت الدبلوماسية الجديدة بعـد انتهاء الحرب العالمية الأولي بتخليها عن طابع السرية التي كانت سائدة فى الدبلوماسيات القديمة وأصبحت دبلوماسية مفتوحة، ويرجـع هـــذا إلي التغير الذى طرأ علي ظروف المجتمع الدولى وأوضاعه، كمـــا أن تطور أساليب الاتصال الدولى ووسائله جعلت من غير الممكن اللجـوء إلي السرية واعتماد الدول عليها فى علاقاتها ومعاملاتها واتفاقاتها.

وبرز كذلك الدور المهم الذى يلعبه الرأى العام العالمى، وظـــهور منظمات دولية عالمية وإقليمية تشـــارك المجتمـــع الدولـــى أحداثـــه ومشكلاته، وتقوم بالضغط علي السلطات المسئولة فى دولها، إضافة إلي تطور أساليب الدعاية والإعلام وما لذلك من أثر بـــالغ علـــى قـــرار

الحرب أو السلم، كل ذلك جعل الدول تتباري فى الحصول علي أكبر رصيد من التأييد لسياساتها ولم يكن ذلك ليتم فى ظل الدبلوماسية السرية.

وإلي جانب هذه العوامل والمؤثرات فقد نمت المؤسسات الديمقراطية فى الكثير من الدول وأخضعت الحكومات للمساءلة والرقابة من قبل الهيئات البرلمانية والنيابية، مما جعل من الصعب على هذه الحكومات عقد صفقات سياسية سرية مع غيرها أو التستر علي أوضاع معينة يجهلها المجتمع[1]. وقد ترتب علي هذا التغيير فى الدبلوماسية ووظائفها ظهور جيل جديد من الدبلوماسيين الذين احترفوا العمل الدبلوماسى من أول مراحله، وكان اختيارهم محكوما بمدي كفاءتهم فى تمثيل دولهم وبمدي قدرتهم علي الدفاع عن مصالحها فى الخارج.

ومن أبرز النتائج التى قاد إليها التطور والتحول فى طبيعة العمل الدبلوماسى أن أصبحت الدبلوماسية أكثر انطلاقا وأكثر اتساعا وتنوعا فى أدواتها وأساليبها مما اعتادت أن تكون عليه فى الماضى. فأصبح هناك تزايد فى معدل الاتصال بين الدول. كما أن نطاق المشاركة الدبلوماسية تخطى المؤسسات الدبلوماسية الرسمية وأصبحت تشارك فيه أطراف أخري كثيرة يجيء فى مقدمتها رؤساء الدول والحكومات. وأصبح وزراء الخارجية يدعون مباشرة فى المشاركات الدولية استنادا إلي أنهم المعنيون الأول بصميم العمل الدبلوماسى، واتسعت مجالات عمل وزراء الخارجية حتي وصلت إلي كل جانب من جوانب العمل الدبلوماسى مثل المباحثات الدبلوماسية والتفاوض وحضور المؤتمرات

(١) جان ماري زنكان – علم السياسة – ترجمة محمد عرب صاصيلا – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت ١٩٩٢ – ص ١٠٣ – ١١٠.

وزيارة الدول الأخرى، إضافة إلى قيامهم بدور المستشارين لـرؤساء الدول والحكومات في موضوعات السياسة الخارجية حتي يكون هـؤلاء الرؤساء والملوك والقادة علي إطلاع كامل بمجريات الأحداث الخارجية وتطوراتها، ولا سيما تلك الأحداث التى تؤثر فـى مصـالح الدولـة وعلاقاتها الخارجية. ومع تشعب العمل الدبلوماسى أصبحت هناك فئات أخري تشارك فى مسئوليات العمل الدبلوماسى مثـل فئـة الخـبراء العسكريين والاقتصاديين وممثلين آخرين لمختلف المجالات السياسـية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلاميـة والفنيـة والرياضيـة والشعبية، نظرا لتشعب علاقات الدول وتداخلها مع بعضها فى مجالات شتي عديدة[1].

والعمل الدبلوماسى فى حقيقته مسئول عن مجالات عدة تجئ فـى مقدمتها حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها فى الخارج إضافة إلي تمثيل الدولة وعرض وجهات نظرها وشرح توجهاتها للدول الأخـري ومتابعة كل ما له صلة بوضع الـدولة فى الخارج، وهـذه مسـئوليات غاية فى الصعوبة تتطلب يقظة دائمة من الدبلوماسيين لكل ما من شـأنه أن يتهدد هذه المصالح والحقوق، كما تتطلب لباقة ودقة ووضوح لإزالة أى لبس أو تبديد أية احتمالات نتيجة خطأ فى التقدير وسـوء الفـهم، والعمل علي تهيئة مجال أفضل لنمو العلاقات بين الـدول وتطورهـا لمصلحتهم المشتركة.

ولا تكتفى دول القوة بتكوين الأحلاف العسكرية، بل إنها تسـعي للمشاركة بفاعلية فى المنظمات الدولية ومحاولة السيطرة عليها بوساطة ثقلها السياسى أو حجمها الدولى أو دعمها المالى لتلك المنظمـات، لأن

(١) د. أحمد عباس عبد البديع – دبلوماسية القوة – مجلة السياسة الدولية – القـاهرة – العدد ١٣٢ – أبريل ١٩٩٨ – ص ١٢٣.

تلك السيطرة تمكنها من التأثير على مواقف الدول الأخري عندما تتطلب الظروف الدولية اتخاذ موقف مساند لها فى السلم والحرب.

ومن أهم هذه المنظمات علي المستوي الدولى هيئة الأمم المتحدة والمنظمات والمجالس التابعة لها مثل مجلس الأمن، ومنظمة التغذية والزراعة، ومركز المعلومات، وبنك الإعمار الدولى، ومؤسسة اللاجئين الدولية، واليونسكو، وصندوق النقد الدولى وغيرها.

أما علي المستوي الإقليمى فتحرص دول القوة علي أن تأتى قرارات المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية متوافقة مع طموحاتها، وتحاول الضغط عليها بشتي الوسائل لكى لا تبتعد تلك القرارات كثيرا عن أهدافها، وهى دائمة السعى لإيصال هذه المفاهيم إلي ذوى الشأن فى تلك المنظمات وإلي حكوماتها. ومن أمثلة تلك المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الآسيان، ومنظمة الأوبك، ومنظمة الأوابك ... وغيرها.

أما علي المستوي المحلى فتبذل الدول جهودا لتقيم علاقات مع الهيئات الاجتماعية والثقافية والصحفية ودوائر الأعمال وغيرها من المؤسسات والهيئات المحلية غير الرسمية لكى تشرح وجهات نظرها حول القضايا المختلفة، أو لتكسب ودها، أو ربما لتتبادل المصلحة الضيقة مع بعضها إن أمكن ذلك، ويحاول دبلوماسيو تلك الدول أن يوسعوا اتصالاتهم بشكل مباشر أو غير مباشر لدعم تلك الهيئات المتوافقة مع مصالح بلادهم دعما ماديا أو معنويا. وبناء علي ذلك فإن الأدوات التى يلجأ إليها الممثل الدبلوماسى فى ممارسة مسئولياته لا تقتصر علي جانب الاتصال بالمستويات الرسمية فى الدول التى يتولي تمثيل دولته فيها، وإنما تتعدي ذلك إلي خلق صلات ودية مع مختلف

الهيئات المحلية التى يشعر بأهميتها لدولته أو تخدم مصالحها سواء كان ذلك الاتصال بشكل مباشر أو بوساطة مؤسسات أو هيئات أجنبية . وهذا الأمر ينضوى تحت ما يسمي "بالاستراتيجية غير المباشرة أو "استراتيجية الفتن"، حيث تستهدف بعض الدول دولا أخري لاضعافها من الداخل، فى الوقت الذى تجد فيه تلك الدول المستهدفة صعوبة بالغة فى إثبات نوعية هذه العلاقة، ومن ثم صعوبة توجيه الاتهام إلي المتورطين فيها، إذ يصعب التفريق بين علاقات التعاون وعلاقات التخابر فى مثل هذه الحالة، كما أن الدول ذات المصلحة عادة ما تستخدم نفوذها لإخلاء سبيل من يتم اكتشافه منهم، وتقوم بالضغط الشديد علي الدول المستهدفة لتحقيق ذلك بوسائل عدة، حماية لهؤلاء المتورطين من جهة، حتي لا يدخل الفزع إلي قلوب المتورطين الآخرين الذين لم يتم اكتشافهم بعد من جهة أخري، ولذلك فإننا نجد أن تلك الدول تقوم بتأليب الرأى العام المحلى والعالمى عليها، أو تهديدها بقطع المعونة الاقتصادية عنها، أو التلويح بتأثير العلاقة الدبلوماسية معها، وهى ضغوط لا تستطيع كثير من الدول مقاومتها، إلا إذا كانت تلك الدولة المستهدفة ذات أجهزة قوية فى جمع الأدلة، وذات صلابة فى الجبهة الداخلية، ويدير أمورها جهاز محنك فى إدارة الأمور الخارجية، ولعل المثال الحى القريب إلي الذهن هو ما تناقلته وسائل الإعلام عن اتهام نيابة أمن الدولة فى جمهورية مصر العربية لشخصية أكاديمية معروفة، وهو رئيس لمركز دراسات متخصصة بتاريخ ٢ يوليو ٢٠٠٠ بتلقى أموال من جهات خارجية مقابل إمدادها بمعلومات تمس الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصرية، ومحاولة إحداث فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط، والعمل علي زعزعة استقرار مصر وبعض الدول العربية وهى اتهامات شهدت مرافعات أمام القضاء وتعتمد الإدانة أو

البراءة في مثل هذه القضايا علي دقة المعلومات وأسانيدها من جهة، وقدرة محامى الدفاع علي تفنيد تلك الإتهامات لإظهار براءة موكله.

ولعل من تلك الأمثلة أيضا الدراسة التي أعدتها دائرة المطبوعات والنشر الأردنية - وهى هيئة مستقلة - حول حصول الجمعيات ومراكز البحوث والدراسات الأردنية علي التمويل الأجنبى، وأبدت ملاحظتها بأن مفاهيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان غدت من أدوات التدخل الأجنبى وأن مصادر التمويل المشبوهة للمؤسسات والأفراد تقدم دعما يتراوح بين ١٠٠ ألف إلي ٨٠٠ ألف دولار، وأن مراكز الدراسات والمؤسسات التمويلية الدولية تقوم بدور خطر على وحدة العالم العربى وثقافته من خلال إحياء النزعات الانفصالية والعرقية لتحقيق نوع من التنافر والتضاد بين مواطنين منسجمين مع واقعهم العربى والإسلامى[1].

٥- الدبلوماسية ودورها فى قوة الدولة:

مما تقدم يتبين لنا أن الدبلوماسية تلعب دورا حيويا فى قوة الدولة وأن المهارة الدبلوماسية هى التى تمكن الدولة من أن تستغل كل مواردها وإمكانياتها بصورة فعالة عند مباشرة تأثيرها فى سياسات الدول الأخري واتجاهاتها، والكفاية الدبلوماسية تتطلب ضرورة التدقيق فى اختيار الممثلين الدبلوماسيين للدولة كضمان لنجاحهم فى أدائهم لمهامهم فى الخارج، بالإضافة إلي اشتراطات أخري تستدعى إيجاد نوع من التنسيق والتوافق بين تحركاتها وتكتيكاتها المختلفة حتي لا يكون هناك نوع من

(١) صحيفة الرأي العام - العدد ١٢٠٧١ - ٢٠٠٠/٧/٩ - ص ٢١.

التناقض فى تصرفات الدولة واتجاهاتها مما يوثر بشكل سلبى على الجهود الدبلوماسية المبذولة فى الخارج، فالتحركات الدبلوماسية يجب أن تكون مدروسة بطريقة دقيقة قدر الإمكان، كما أن اختيار الوقت المناسب للتحرك فى اتجاه معين يجب أن يكون محسوبا حتي ينتج عنه أكثر الآثار إيجابية فى تعزيز موقف الدولة.

وهناك مستجدات غير متوقعة تحدث أثناء التحرك الدبلوماسى فتعرقل الخطط الموضوعة للوصول إلي حل لمشكلة أو نزاع، ومن أمثلة ذلك اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق" اسحاق رابين" الذى كاد أن يقطع شوطا كبيرا نحو إحقاق الحق، وكذلك الوفاة المفاجئة للرئيس السورى الراحل "حافظ الأسد" بتاريخ ١٠ /يونيو / ٢٠٠٠، فى وقت حرج لعملية السلام فى الشرق الأوسط، لما له من دور كبير فى هذا الشأن . كما أن هناك ملابسات تحدث أثناء التحرك الدبلوماسى وتسبب حرجا كبيرا أو تؤدى إلي الفشل لأنها تأتى فى ظروف غير مناسبة. ومثال ذلك قصف السفارة الصينية عن طريق الخطأ أثناء هجوم طائرات "الناتو" علي بلجراد، فى وقت كانت التحركات الدبلوماسية نشطة لكسب تأييد الصين.

أما خلق التناسق بين التحركات الدبلوماسية المختلفة للدولة فى إطار من التوقيت المناسب وتحت أكثر الظروف ملاءمة لمصالحها فهو أمر يحتاج إلي خبرات دبلوماسية من نوع خاص يأتى فى مقدمتها[١]:

- القدرة علي التحليل الشامل والمتعدد الأبعاد للظروف والمواقف الخارجية.

(١) جمال منصور – في الثورة والدبلوماسية – مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – ١٩٨٩ ص ٦٥ – ٦٧.

- القدرة علي التنبؤ الدقيق بردود الفعل التى تحدثها بعض التصرفات فى ظروف دولية معينة.
- القدرة علي خلق أفضل صور التوافق بين الإمكانيات المتاحة وأدوات التنفيذ حتي يمكن للدولة أن تتصاعد بنفوذها وتأثيرها إلي الدرجة القصوي فى أى موقف يتناول كيانها ومصالحها القومية.
- القدرة علي تحييد التأثيرات الخارجية السلبية التى تقف فى الجانب المضاد لمصالح الدولة.
- إظهار المرونة بشكل يفسح المجال للأخذ والرد لأن جمود الدبلوماسية وعدم مرونتها يعتبران فى حد ذاتهما من العوامل السلبية التى تجلب عداء الدول لها.

كما يجب أن تدعم عملية التفاوض الناجح أفعال وترتيبات عملية. فإذا كانت المساعدات الاقتصادية ذات أهمية حاسمة فى تقرير نتيجة هذه المفاوضات فيجب أن تكون هناك برامج فعلية ومحدودة يمكن من خلالها التأثير فى الطرف الذى يحتاج إليها .. كما أن الأجهزة الدعائية التى تملكها الدولة يجب أن تستخدم هى الأخري بطريقة فعالة لمضاعفة التأثير الواقع تحته الطرف الآخر فى عملية التفاوض . كذلك فإن التلويح ولو بشكل ضمنى باحتمال التخلى عن دولة صديقة أو استخدام القوة العسكرية ضد دولة عدوة غالبا ما يكون ماثلا فى ذهن المفاوض حتى يقلل من عناد الطرف الآخر علي مائدة المفاوضات.

وتتطلب الدبلوماسية الناجحة المراجعة المستمرة لبرامجها ووسائلها حتي تكون هذه البرامج والوسائل متوافقة مع طبيعة الظروف الدولية السائدة . والزعامة السياسية الناجحة هى التى تتوافر

لها القدرة علي اختيار أنسب الوسائل والأساليب التى تنتهجها فى تنفيذ سياستها الخارجية[1].

٦- العمل الدبلوماسى والقرن الجديد:

تتأثر الدبلوماسية كغيرها من الأنشطة البشرية الأخري بالتطور وما تتطلبه مقتضيات وظروف ذلك العصر، ففى ظل الثورة التكنولوجية فى حقلى الاتصالات والمواصلات كان من الضرورى علي الدول ذات التخطيط الإستراتيجى أن تتواكب مع تلك الثورة وما أحدثته من تقريب بين أنحاء الكرة الأرضية المترامية الأطراف، وكذلك ما صحبها من بث مباشر عبر الأقمار الصناعية بشكل انقلبت فيه كل المفاهيم والقيم، ورسمت فيه معالم خارطة كونية جديدة لا مكان فيها إلا للأقوياء والتكتلات الكبيرة والمحصنة اقتصادياً وعسكرياً وعملياً وتكنولوجياً، الأمر الذى ازدادت معه أعداد القضايا والاهتمامات والمشاكل التى يمكن وصفها بالعالمية، سواء من حيث المخاطر التى تمثلها أو من حيث الفرص المتاحة لحلها.

ومع ازدياد هذه القضايا ازدادت أهمية متابعتها وتحليلها وإتخاذ قرار بشأنها وضرورة وجود قنوات لتدفقها إلي الجهات الدبلوماسية والسياسية فى كل دولة حتي تستطيع التفاعل معها لأن التراخى فى هذا المجال قد يكلف الدولة كثيرا، وذلك لأن انسياب المعلومات عبر أنحاء المعمورة أدي إلي تقلص الحدود بين الدول والقارات وإسقاط الجغرافيا

(١) د. عدنان البكري – العلاقات الدبلوماسية والقنصلية – كاظمة للنشر والتوزيع – الكويت ١٩٨٦ – ص ٥٢ – ٦٣.

كعنصر مؤثر علي حجم التفاعلات بين الدول، وقد كان من مظاهر عالمية التفاعلات انتقال الأحداث فور وقوعها، وهو الأمر الذى يحدث تأثيره المباشر علي الرأى العام الدولى[1]، وقد رأينا كيف كان العالم يتابع أحداث حرب الخليج الثانية "حرب تحرير الكويت" أولا بأول علي الهواء مباشرة، وهو ما تكر ر حدوثه فى الحرب التى خاضها حلف "الناتو" مع القوات الصربية.

ولقد طرحت إرهاصات التحولات فى القرن الجديد فى المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية والاقتصادية وكذلك العسكرية أسئلة صعبة وتحديات كبيرة ليواجهها كل ذى مجال فى مجاله، ومنهم رجال السياسة، فالسياسة لم تعد فى إطار التحول الجديد فى عالمنا المعاصر كما كانت عليه فى القرن السابق حيث أزيلت الحواجز والكثير من الحدود التى كانت موجودة، وقلصت من حرية التصرف الواسعة التى كان يملكها السفير فى إنجاز مهامه مع حكومة الدولة المرسل إليها، وأهمها المفاوضات وعقد الاتفاقيات والتى لم تكن تحدها إلا التعليمات الصادرة إليه حين مغادرته بلده، أو تلك التى تصله خلال فترات قد تكون متباعدة أو متقاربة وفقا للظروف والأحداث.

وقد برز دور رقابى جديد علي أداء البعثات الدبلوماسية لم يكن موجودا من قبل، وتم تقليص الحريات الواسعة التى كان يتمتع بها العمل الدبلوماسى، وما ذاك الرقيب إلا الرأى العام الذى يراقب السياسة الخارجية برمتها، ويتابع تحركاتها وما تخططه اجهزتها أو تنفذه، مما

(١) د. فاروق عمر العمر – صناعة القرار والرأي العام – مصدر سابق – ص ٩٩ – ١١٥.

حد من حريتها التى كانت موجودة قبل بروز أهمية هذا الرقيب؛ وقد امتدت رقابة الرأى العام عبر الحدود الوطنية للدولة لتصل إلي ما يسمي بالرأى العام العالمى حيث يرصد فعل أداء حكومته لإحدي القضايا المثارة دوليا، ومدى انعكاس ذلك علي مصالحه. ومن التطورات المهمة التى طرأت علي الدبلوماسية نظريا وممارسة، والتى لايمكن أن تعزي لعامل معين، بل إلي مجموعة متشابكة من العوامل، مشاركة دول العالم - بشكل مكثف - فى حل مشاكل الدول الأخري المتنازعة، فالمنازعات المحلية لم تعد تثير قلق أطرافها فحسب، بل أصبح صداها يتردد فى المجال الدولى حتي بات محتملا أن يهدد الصراع بين دولتين فى أية بقعة من بقاع العالم السلم والتعاون الدوليين، وأن يثير اهتمام العالم بأجمعه للوصول إلي حل للنزاعات بالطرق السلمية قبل أن يستفحل شرها وتتطور إلي كارثة دولية.

وقد ساهمت هذه الظاهرة الجماعية فى خدمة الدبلوماسية التقليدية وتطويرها بما يتناسب مع حاجات العصر بأدائها لوظيفتين رئيستين هما:

١- التدخل لحل النزاعات دون اللجوء للعنف.

٢- توفير الأرضية المناسبة والوسائل المتعددة للأطراف المتنازعة للوصول إلي الحلول السلمية.

ففى الحالة الأولي تستخدم الدبلوماسية الجماعية لممارسة الضغط الجماعى علي الدول المتنازعة لتذكيرها بالتزاماتها ومسئوليتها عن حفظ السلام . أما الحالة الثانية فتتمثل فى تقديم المعونة للوصول إلي حلول مقبولة من الجانبين . ويتم ذلك عن طريق الخدمات

والإمكانات والخبرات التى تقدمها المنظمات الدولية للمؤتمرات المعنية بقضايا السلام وتسخير السبل المتاحة مثل الوساطة والتحكيم والتحقيق والتوفيق وإرسال هيئات الإشراف والرقابة العسكرية وغير العسكرية وعقد الاتفاقيات الدولية[1].

(١) د. محمد خلف – الدبلوماسية النظرية والممارسة – دار زهران – عمان – الأردن – ١٩٩٧ – ص ١٦٣ – ١٧٠، ص ٢١٨ – ٢٢٤..

obeikandl.com